عبدالله أبو الفتوح عبدالله العوضي

مقدمة

يُعد (صحيح البخاري)[1] قبلة دارسي الحديث، والفقه، والتفسير، واللغة؛ لما للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) . رحمه الله . ولكتابه المشهود له بالصحة من إجلال في قلوب المسلمين .

وتعد الأحاديث المكررة في (صحيح البخاري) مادة ثرَّة لدراسة القضايا النحوية الدلالية، وعلى الرغم من ذلك لم تحظَ تلك الأحاديث بالدراسة النحوية الدلالية. ولما كان لتعدد اللهجات العربية أثرٌ واضحٌ في تعدد آراء النحاة؛ إذ اعتمدوها مصدرًا لشواهدهم النحوية، لم يبدُ الأمر كذلك مع الحديث الشريف المكرر؛ فقد تحرجوا أو أغفلوا الاستشهاد به إلا قليلًا .

والمتأمل تلك الأحاديث الشريفة، المكرر منها خاصة، يجد أنها جاءت موافقة للهجات العرب وسننهم في استعمال اللغة؛ فقد خاطب النبي، صلى الله عليه وسلم، القبائل العربية بلغاتها، بيد أنه من قريش .

وتهدف هذه الدراسة الموسومة بـ(أحاديث البخاري المكررة، وأثرها في دعم ما وصل إليه النحاة، دراسة نحوية دلالية) إلى بيان مدى موافقة أو مخالفة آراء النحاة روايات تلك الأحاديث المكررة، ومحاولة سبر غور فوائدها النحوية الدلالية، والإسهام في تقديم درس نحوي دلالي للمعنيين بالدراسات النحوية، يقرر أهمية اتخاذ شواهد من روايات الأحاديث المكررة في توجيه الآراء والقضايا النحوية، والدعوة إلى اعتماد الحديث الشريف، القولي منه، مصدرًا ثانيا للقواعد النحوية بعد القرآن الكريم؛ كما هو الحال في كونه المصدر الثاني من مصادر التشريع .

ويتناول البحث القضايا النحوية التي عنّت لي أثناء دراسة الماجستير وموضوعها (بناء الجملة في أحاديث صحيح البخاري المكررة، دراسة نحوية دلالية)، واعتمدت في جمع أطراف الحديث على موسوعة صحيح البخاري الرقمية [2]، واكتفيت عند توثيق الحديث بذكر رقمه في الموسوعة ؛ لأن النسخة الورقية من كتاب صحيح البخاري[3] متوافقة مع نصّ الصحيح في الموسوعة ، وتيسيرا للبحث، وسلكت في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي القائم على أربع آليات: الاستقصاء، فالإحصاء، فالانتقاء، ثم التحليل. وبدأت ذلك بالتمهيد من خلال التعريف بالتكرار في اللغة وفي اصطلاح المحدِّثين، ثم تناولت بالدراسة القضايا النحوية المتصلة بالأحاديث المكررة، وبيان مدى موافقتها لروايات الحديث المكرر، ثم ختمت ذلك

بالنتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات، فالهوامش، ثم المصادر .

التكرار في اللغة والاصطلاح

أما التكرار في اللغة فمن معاني الجذر اللغوي لمادة (كرَرَ) إعادة الكلام؛ يقول الزَّبيدي (ت1205هـ):" رَدَّدَ القولَ: كَرَّره " [4] ، و" التَّكْرَار يَقع على إِعَادَة الشَّيْء مرّة، وعَلى إِعَادَته مَرَّات، والإعادة للمرة الْوَاحِدَة؛ أَلا ترى أَن قَول الْقَائِل (أعَاد فلَان كَذَا) لَا يُفِيد إِلَّا إِعَادَته مرّة وَاحِدَة، وَإِذا قَالَ (كرر هَذَا) كَانَ كَلَامه مُبْهما؛ لم يدر أَعَادَهُ مرَّتَيْنِ أَو مَرَّات، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُقَال: (أَعَادَهُ مَرَّات)، وَلَا يُقَال: (كَرَّرَه مَرَّات) " [5] والتِّكرار بالكسر اسم، وبالفتح مصدر؛ يقول الجوهري (ت393هـ): " قال أبو سعيد الضرير: قلت لأبي عمرو: ما الفرق بين (تِفْعال)، و(تَفْعال)؟ فقال: (تِفْعال) بالكسر اسم، و(تَفعال) بالفتح مصدر" [6] ، والتكرار، أو التكرير من سُنن العرب؛ بهدف " إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر " [7] .

وأما في الاصطلاح فيقصد بتكرار البخاري، رحمه الله، للحديث الشريف " إِعَادَة الْمَتْن الْوَاحِد فِي مَوضِع آخر أَو أَكثر" [8] ؛ كما في حديث (إنما الأعمال بالنيات) الذي أورده في أول كتابه (7) سبع مرات، ولا نستطيع الحكم على تكرير الأحاديث أنه من فعل الرواة؛ إذ لا دليل عليه، وكان من سنة نبينا، صلى الله عليه وسلم، أنه إذا تكلَّم بكلمةٍ أعادها ثلاثًا حتى تُفهم عنه، وكل له وجه صحيح من لغات العرب ولهجاتها، ومتوافق مع آراء النحاة المستندة على شواهد لغوية فصيحة.

وفي فائدة إعادة الإمام البخاري(ت256هـ)، رحمه الله، وتكراره للحديث الشريف يروي ابن حجر (ت852هـ)، رحمه الله، عن محمد بن طاهر المقدسي [11] ، رحمه الله : " كَانَ يذكر الحَدِيث فِي كِتَابه فِي مَوَاضِع ويستدل بِهِ فِي كل بَاب بِإِسْنَاد آخر، ويستخرج مِنْهُ بِحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يَقْتَضِيهِ الْبَاب الَّذِي أخرجه فِيهِ " [12] .

ولا يخلو التكرار ـ عادةً ـ من " فَائِدَة حَدِيثِيَّةٌ " [13] أو لغوية، علمها من علمها وجهلها من جهلها، وهذا " بَيِّنٌ لمن استقرأ كِتَابه، وأنصف من نَفسه " [14] ؛ فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ: " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ " [15] .

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى استنباط الفوائد النحوية الدلالية للأحاديث المكررة في صحيح الإمام البخاري، رحمه الله؛ لأصل في النهاية إلى موافقة تلك الأحاديث لما نطق به العرب، وتحرج النحاة في الاستشهاد به على صحة قواعدهم النحوية؛ وقد حصرت في الأحاديث المكررة شواهد نحوية

لأكثر من خمسين قضية نحوية يجد فيها النحاة دعما لما أجازوه، أو ترجيحا لما اختلفوا فيه، أو بيانا لم خفي عليهم، ونظرا لشروط البحث اكتفيت بذكر شواهد منها، وذلك تحت المطالب الآتية:

المطلب الأول : قضايا الجملة الاسمية

القضية الأولى : خبر المبتدأ بعد (لولا) بين الذكر والحذف

من القضايا التي اختلف فيها النحاة، وترجحها روايات الحديث الشريف المكرر؛ قضية حذف خبر المبتدأ أو إثباته بعد (لولا)؛ واختلافهم مرجعه اختلاف الروايات والنصوص والشواهد التي تتوفر لديهم؛ يقول ابن جني (ت392هـ): " الخلاف إذًا بين العلماء أعم منه بين العرب؛ وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه؛ كما اختلفوا أيضًا . فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبًا، وإن كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفًا " [16] .

وقد أورد الإمام البخاري، رحمه الله، في صحيحه حديثًا شريفًا بحذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، وكرر الحديث (7) سبع مرات بذكره ؛ مما يدل على جواز إثباته؛ كما في روايات الحديث الشريف الآتي (126) _ حدثنا عُبَيْدُ الله ابنُ مُوسَى، عن إسْرائيلَ، عن أَبِي إسْحاقَ، عن الأَسْوَدِ، قالَ: قالَ لي ابنُ الزُّبَيْرِ: كانَتْ عَايشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ [17] كَثِيرًا، فَما حَدَّثَتْكَ في الكَعْبَةِ؟ قُلْتُ [18]: قالتْ لِي: قالَ النَّبِيُّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا عايشَةُ، لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ؛ قالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ ... » . فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ .

وكُرر الحديث سبع مرات بحذف الخبر بعد (لولا) في الأحاديث (1586)_« يا عائِيشَةُ، لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجاهِلِيَّةٍ ...» . و(7243) _ " لَوْلَا [19] أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ [20] بِالْجَاهِلِيَّةِ ...» . و(1584) _ «لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِالجاهِلِيَّةِ ...» . و(1583) _ « لَوْلا حِدْثانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَفَعَلْتُ» . و(3368) _ «لَوْلا حِدْثانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ». و(4484) _ «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ» . و(1585) _ «لَوْلا حَداثَةُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ ...» .

وبمقابلة روايات الحديث الثمانية نجد أن رواية :" يا عايِشَةُ، لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ؛ قالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ " قد جاء الخبر (حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ) مذكورًا بعد (لَوْلا قَوْمُكِ)؛ وفي الروايات الأخر حذف منها الخبر، وأكثر النحاة يرون حذفه؛ ويرى ابن يعيش(ت643هـ) أن سبب حذف الخبر بعد (لَوْلا) الشرطية " كثرةِ الاستعمال حتى رُفض ظهوره، ولم يجز استعماله " [21] ، وجوابها يكون " سادًا مَسَدَّ خبر المبتدأ؛ لطُوله " [22] . وقد استدرك ابن مالك (ت672هـ) على النحاة مسألة جواز إثبات الخبر بعد(لولا) ؛ بقوله : " ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) مما خفي على النحويين ، إلا الرماني وابن الشجرى " [23] وأضاف

المرادي (ت749هـ) (الشلوبين) ؛ بقوله : " ذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبين، إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق " [24] .

وقد استشهد ابن مالك (ت672هـ) برواية " لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ ... بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ " على جواز ثبوت الخبر بعد (لولا) ؛ وذلك أنه " لو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور" [25] . وقد استدل السيوطي (ت911هـ) على جواز إظهار الخبر بعد (لولا) الشرطية بالحديث؛ يقول: " الأوجه التمسك به في الاستدلال على جواز إظهار خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)" [26] .

وخلاصة القول أن خبر المبتدأ بعد (لولا) إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره؛ يقول ابن هشام (ت761هـ): " ذهب الرماني وَابْن الشجري والشلوبين وَابْن مَالك إِلَى أَنه يكون كونًا مُطلقًا كالوجود والحصول؛ فَيجب حذفه، وكونًا مُقَيّدا كالقيام وَالْقعُود؛ فَيجب ذكره إِن لم يعلم نَحْو(لَوْلَا قَوْمك حديثو عهد بِالْإِسْلَامِ لهدمت الْكَعْبَة)؛ وَيجوز الْأَمْرَانِ إِن علم " [27] .

ونخلص أيضًا إلى أهمية استقراء جميع المصادر الصحيحة لبناء القاعدة النحوية، فاستدراك ابن مالك على النحاة في قضية جواز ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا)، جاء اعتمادا على الرواية الصحيحة التي أوردها الإمام البخاري، رحمه الله، في صحيحه: " يا عايشَةُ ، لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ؛ قالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ " .

القضية الثانية : (ما) الحجازية والتميمية

مما أورده الإمام البخاري ، رحمه الله، في صحيحه من جمل اسمية منفية منسوخة مرة بـ(ليس) وأخرى بـ(مَا) العاملة عملها في لغة أهل الحجاز، على رأيٍ، روايتا الحديث الشريف (6099) _ " عَنْ أَبِي مُوسَى ـ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قالَ: « لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْ: لَيْسَ شَيْءٌ، أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ...»

وكرر الحديث بـ(مَا) بدلا من (لَيْسَ) في رواية الحديث (7378) _ عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ـ رضي الله عنه؛ قال النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ [28] عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ ... »

وبمقابلة الروايتين السابقتين يتبين أن الجملتين في كلا الحديثين منسوختان؛ لكنهما في الرواية الأولى: (لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْلَيْسَ شَيْءٌ، أَصْبَرَ) جاءت منسوخة بـ(ليس)؛ وفي الرواية الثانية: (مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ)

جاءت منسوخة بـ (ما) النافية العاملة عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، ونصب (أَصْبَرَ) على أنه خبرها، وفي رواية أبي ذر، رضي الله عنه، برفع (أصبرُ) [29] ، على أنها مهملة غير عاملة على لغة بني تميم، ورفع (أَصْبَرُ) على أنه خبر المبتدأ (أَحَدٌ) .

والنحاة في إعمال (ما) عمل (ليس) وإهمالها ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب أهل الحجاز: أن (ما) تعمل عمل (ليس) بشروط؛ يقول الحريري(ت516هـ): " (مَا) الَّتِي تَنفي كـ(ليسَ) النَّاصِبَة فِي قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَةْ فقولُهُم: (مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا)؛ كقولِهِم (لَيسَ سعيدٌ صَادِقًا) " [30] والحجازيون يعملون (ما) النافية عمل (ليس) بشروط " تأخر الخبر، وبقاء نفيه، وفقدان (إنْ)، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر" [31] ، فإذا فَقدت شرطا من هذه الشروط بطل عملها وأصبحت مهملة؛ يقول المبرد (ت285هـ): " أهل الْحجاز إِذا أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبهَا، أَو قدمُوا خَبَرهَا على اسْمهَا، ردوهَا إِلَى أَصْلهَا؛ فَقَالُوا: (مَا زيدٌ إِلَّا منطلقٌ، وَمَا منطلق زيدٌ)؛ لِأَنَّهَا حرف لَا يتَصَرَّف تصرف الْأَفْعَال، فَلم يقوَ على نقض النَّفْي، كَمَا لم يقو على تَقْدِيم الْخَبَر" [32].

والثاني : مذهب بني تميم وغير أهل الحجاز؛ فإنهم يرون " إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملا، كما لا تستحقه (هل) وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة " [33] .

والثالث: رفع الخبر بعد (ما) على حذف (باء) جارة؛ يقول ابن مالك (ت672هـ):" ذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرًا، ويدعون (الباء) فيرفعونه؛ فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا " [34]، وقد ضعَّف ابن مالك (ت672هـ) هذا الرأي؛ بقوله: " ضعف هذا الرأي بيّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد، فمذهبهما واحد " [35] .

ويعلل المبرد (ت285هـ) عمل (ما) عند أهل الْحجاز؛ لمشابهتها (ليس) في معنى النفي؛ يقول: " لما رأوها فِي معنى (لَيْسَ) فِي جَمِيع مواقعها، تغني كل وَاحِدَة مِنْهُمَا عَن صاحبتها، أجروها مُجْرَاهَا فِي الْعَمَل مادام الْكَلَام على وَجهه فَقَالُوا: (مَا زيد مُنْطَلقًا)؛ كَمَا يَقُولُونَ : (لَيْسَ زيدٌ مُنْطَلقًا) " [36] .

ومن خلال تكرار الحديث في الروايتين (لَيْسَ أَحَدٌ أَصْبَرَ)، و(مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ) تبين أن (مَا) عملت عمل (لَيْسَ)؛ فكلاهما رفع الاسم (أَحَدٌ)، ونصب الخبر(أَصْبَرَ) لمشابهة (مَا) لـ(لَيْسَ) في الدلالة على النفي، وهذا دعم لرأي النحاة.

القضية الثالثة : جواز اتصال الضمير وانفصاله إذا كان خبرًا لـ(كان)

مما أورده الإمام البخاري، رحمه الله، من أحاديث تعددت رواياتها بجمل اسمية منسوخة بـ(كان)

وجاء خبرها ضميرا بالوجهين: متصلا بالفعل الناسخ، ومنفصلا عنه؛ روايات الحديث الشريف الآتي (1354و1355) _" عن الزُّهْرِيِّ قالَ: أخبَرَني سالِمُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابنَ عُمَرَ . رضي الله عنهما . أخبَرَهُ : أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ . صلى الله عليه وسلم . فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيانِ عند أُطُمِ بَنِي مَغالَةَ ... فقالَ عُمَرُ: دَعْنِي يا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ؛ فقالَ النَّبِيُّ . صلى الله عليه وسلم « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» [37] وكرر باتصال الضمير في (3056) _ «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ» [38] ؛ وفي (3057) _ «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ» [39] .

وكرر . أيضا . بانفصال الضمير عن الفعل الناسخ في (6173) _ «إِنْ يَكُنْ هُوَ [40] لَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ» [41]؛ وفي (6175) _ «إِنْ يَكُنْ هُوَ [42] لَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ» [43] ؛ وفي (6618) _ « دَعْهُ ؛ إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَا تُطِيقُهُ» [44] .

وبمقابلة الروايات نجد أن الضمير الواقع خبرًا للفعل الناسخ (يكن) قد ورد أربع مرات متصلا (يَكُنْهُ)، وثلاث مرات منفصلا (يَكُنْ هُوَ)، وتوجيه ذلك على النحو الآتي : أما الضمير المتصل في (يَكُنْهُ) فقد جاء خبرا للفعل الناسخ (يكن)، واسمه ضمير مستتر؛ يقول القرطبي (ت656هـ) في إعراب الضمير في (يَكُنْهُ):" وضع موضع المنفصل، واسمها مستتر فيها " [45] . ويعلل ابن مالك (ت672هـ) تفضيل اتصال الضمير على انفصاله بقوله:" لما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة؛ كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع؛ نحو (سلنيه)، أو مرفوع بـ(كان) أو إحدى أخواتها؛ نحو: (الصديق كنته)" [46]، ثم استشهد على جواز اتصال الضمير بالفعل الناسخ برواية الحديث الشريف؛ يقول: " وكان حق أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء(ضربته)، ولكنه نقل فقبل، وبقي الاتصال راجحًا لوجهين: أحدهما: الشبه بما يجب اتصاله، وإذا لم يساوه في الوجوب، فلا أقل من الترجيح. الثاني : أن الانفصال لم يرد إلا في الشعر، والاتصال وارد في أفصح النثر؛ كقول النبي . صلى الله عليه وسلم . لعمر . رضي الله عنه . في ابن صياد (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) " [47].

إلا أن الانفصال قد ورد أيضا في أفصح النثر؛ كقول النبي . صلى الله عليه وسلم . لعمر . رضي الله عنه . في ابن صياد: «إِنْ يَكُنْ هُوَ لَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ»؛ وأيضا (6175)_ «إِنْ يَكُنْ هُوَ لَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ»؛ وكذلك (6618): «دَعْهُ؛ إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَا تُطِيقُهُ»؛ فكيف لابن مالك . رحمه الله . أن يستشهد بالروايات التي ورد فيها الضمير متصلا بالفعل الناسخ، ويتغافل عن الاستشهاد بالروايات التي ورد فيها الضمير

منفصلا عن الفعل الناسخ؟ فالاستدلال بروايات الحديث الشريف بالوجهين: الاتصال والانفصال، على جواز اتصال الضمير وانفصاله إذا كان خبرا للفعل الناسخ، وهو ما جوّزه ابن السراج (ت316هـ) بقوله: " خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلًا ومتصلًا، والأصل أن يكون منفصلًا؛ إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ " [48] .

القضية الرابعة : حمل (إنْ) المخففة المهملة على (لقد) في التوكيد

تدل (إنْ) المخففة من الثقيلة المهملة على التوكيد؛ مثل (لقد)، وتلزمها (اللام) الفارقة لها إن خيف التباسها بـ(النافية)؛ يقول المرادي(ت 749هـ): " (إنْ) المخففة من الثقيلة وفيها . بمد التخفيف . لغتان: الإهمال، والإعمال، والإهمال أشهر. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ} [هود11/111] ؛ وهذه القراءة، ونقل سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال. فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة، وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال، ولا يليها، من الأفعال، إلا النواسخ؛ نحو: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ} [البقرة2/ 143] " [49] .

وقد ورد ما يدل على أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تدل على التوكيد؛ كـ(لقد)؛ في روايات الحديث الشريف المكرر (3730) _ " عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ . رضي الله عنهما ؛ قالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ . صلى الله عليه وسلم . بَعْثًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمارَتِهِ؛ فقال النَّبِيُّ . صلى الله عليه وسلم : « إِنْ [50] تَطْعُنُوا فِي إِمارَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وايْمُ اللَّهِ إِنْ كانَ لَخَلِيقًا لِلإِمارَةِ ، وَإِنْ كانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَإِنَّ هَذا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» [51] و (4469) _ « وَايْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ» [52] و(6627) _ « وَايْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمَارَةِ» [53] و(7187) _ «وَايْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمْرَةِ» [54] و(4250)_ « وَايْمُ اللَّهِ لقد كانَ خَلِيقًا لِلإِمارَةِ» [55] .

وبمقابلة روايات الحديث الشريف نجد أن جملة القسم (وايْمُ اللَّهِ) قد وردت في أربع روايات (وَايْمُ اللَّهِ إِنْ كانَ لَخَلِيقًا لِلإِمارَةِ)، مؤكدة بـ(إن) مع (اللام) الفارقة الداخلة على خبر كان (لَخَلِيقًا)، ووردت في رواية واحدة (وَايْمُ اللَّهِ لقد كانَ خَلِيقًا لِلإِمارَةِ) مؤكدة بـ(لقد) بدون اللام الفارقة . وعليه يكون جواب القسم مؤكد بـ(إن + اللام) في رواية (وايْمُ اللَّهِ إِنْ كانَ لَخَلِيقًا لِلإِمارَةِ)، ومؤكد بـ(لقد) في رواية (وايْمُ اللَّهِ لقد كانَ خَلِيقًا لِلإِمارَةِ) .

ويجوز على رأي الكوفيين أن تكون (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير (ما كانَ إلا خَلِيقًا لِلإِمارَةِ) ، والأسلوب مؤكد بالحصر بـ(إن + إلا) ؛ فقد " ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) هذه نافية، لا

مخففة، واللام بعدها بمعنى (إلا)، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال " [56] .

ولزوم (اللام) الفارقة بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ لمنع اللبس بينها وبين (إنْ) النافية، فإن أمن اللبس وجب حذفها؛ يقول الطِّيْبي (ت743هـ): " في أصل المالكي : (وأيم الله لقد كان خليقاً للإمارة ، وإن كان من أحب الناس إلي)؛ قال: استعمل (إنْ) المخففة المتروكة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها؛ وذلك لأنه إذا خففت (إنْ) صار لفظها كلفظ (إنْ) النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا (اللام) المؤكدة مميزة لها ولا يثبت ذلك إلا في موضع صالح للإثبات والنفي ... وهاهنا نكتة، وهي أن اللام الفارقة إن كان بعد ما ولي (إنْ) نفي، واللبس مأمون فحذفها واجب ... ولما غفل النحويون عن هذه الشواهد وأن حذف اللام عند الاستغناء عنها جائز، بل واجب ، ألزموا ثبوت اللام " [57] . ويجوز أن يكون حذف (اللام) في خبر كان، في قوله : (وَإِنْ كانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) في الحديث: (وَايْمُ اللَّهِ لقد كانَ خَلِيقًا لِلإِمارَةِ ، وَإِنْ كانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) ؛ إنما سببه الاستغناء بعطف (إن) وما بعدها على (لقد) في قوله: (وَايْمُ اللَّهِ لقد كانَ خَلِيقًا لِلإِمارَةِ) . وجاء الأسلوب مؤكدًا ؛ لأنه قد طَعْن من طَعَن في إمارة زيد بن ثابت وابنه أسامة؛ لأنهما " كانا من الموالي ، وكانت العرب لا ترى تولية الموالي، وتستنكف من إتباعهم كل الاستنكاف، فلما جاء الله بالإسلام رفع قدر من لم يكن له " [58] .

ومن الأحاديث المكررة التي وردت فيها (إنْ) المخففة من الثقيلة، بدلالة التوكيد مثل (لَقَدْ) روايات الحديث الشريف التالية (3375)_ « يَغْفِرُ اللَّهُ لِلُوطٍ إِنْ كانَ لَيَاوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ» [59] . و(3372) _ « يَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا ، لَقَدْ كانَ يَاوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ» [60] . و(3387) _ « يَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا، لَقَدْ كانَ يَاوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ» [61] و(4694) _ « يَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا، لقد كَانَ يَاوِي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ» [62] . وبمقابلة الروايات السابقة نستدل على أن (إنْ) تفيد التأكيد، كما تفيد (لقد) .

وفي شرح الحديث " يُقَالُ: إِنَّ قَوْمَ لُوطٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَحَدٌ يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي نَسَبِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ سَدُومَ وَهِيَ مِنَ الشَّامِ، وَكَانَ أَصْلُ إِبْرَاهِيمَ وَلُوطٍ مِنَ الْعِرَاقِ، فَلَمَّا هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى الشَّامِ هَاجَرَ مَعَهُ لُوطٌ، فَبَعَثَ اللَّهُ لُوطًا إِلَى أَهْلِ سَدُومَ؛ فَقَالَ لَوْ أَنَّ لِي مَنَعَةً، وَأَقَارِبَ، وَعَشِيرَةً لَكُنْتُ أَسْتَنْصِرُ بِهِمْ عَلَيْكُمْ لِيَدْفَعُوا عَنْ ضِيفَانِي" [63] . ولم يكن لوط ـ عليه السلام ـ يأوي إليهم " لكنه آوى إِلَى الله؛ وَقَالَ النَّوَوِيّ: يجوز أَنه لما اندهش بِحَال الأضياف قَالَ ذَلِك، أَو أَنه التجأ إِلَى الله ـ تَعَالَى ـ فِي بَاطِنه، وَأظْهر هَذَا القَوْل للأضياف اعتذارا؛ وسمى الْعَشِيرَة ركنا؛ لِأَن الرُّكْن يسْتَند إِلَيْهِ وَيمْتَنع بِهِ، فشبههم بالركن من الْجَبَل لشدتهم

ومنعتهم " [64].

المطلب الثاني : قضايا الجملة الفعلية

القضية الأولى : (هَلُمَّ) التميمية والحجازية :

للعرب في (هَلُمَّ) لغتان : (هَلُمُّوا/هَلُمَّ) وبهما أورد الإمام البخاري، رحمه الله، الحديث الشريف (4432)_ " عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قالَ: لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ، فقالَ النَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وسلم: «هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا [65] بَعْدَهُ» . والحديث (5669) _ " عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ [66] عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ـ رضي الله عنه؛ قَالَ النَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وسلم: «هَلُمَّ أَكْتُبْ [67] لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ» . و(7366) _ " عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قالَ: لَمَّا حُضِرَ النَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وسلم، وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رضي الله عنه ؛ قالَ : «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ» .

وبمقابلة روايات الحديث الشريف نجد أن الرواية الأولى (هَلُمُّوا أَكْتُبْ) ألحق ضمير المخاطبين الذكور (واو) الجماعة باسم فعل الأمر (هَلُمَّ) ، وفي الروايتين (هَلُمَّ أَكْتُبْ) لم يتصل بـ(هَلُمَّ) الضمير (واو) الجماعة، والمخاطبون في الروايتين (لَكُمْ) جماعة الصحابة، رضوان الله عليهم .

وقد اختلف النحاة في (هَلُمَّ) كونها (فعلا) أم (اسم فعل)؛ يقول ابن جني (ت392هـ): " اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في (هَلُمَّ)؛ فأهل الحجاز يجرونها مجرى (صه، ومه، ورويد)، ونحو ذلك مما سمي به الفعل، وألزم طريقًا واحدًا . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه (لُمّ) " [68] ، ويضيف العُكبَري (ت616هـ) أن في (هَلُمَّ) قولين: " أَحدهمَا: هِيَ اسْم للفعلِ فَلَا يظْهر فِيهِ علمُ التثنيةِ وَالْجمع والتأنيث، وَبِهَا جَاءَ القرآنُ قَالَ الله عزّ وجلّ: {هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ} [الأنعام6/150] ؛ وَفِي آيَة أُخْرَى: {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} [الأحزاب33/ 18] . وَالْقَوْل الثَّانِي: هِيَ فعلٌ تظهر فِيهِ علامةُ التثنيةِ والجمعِ والتأنيث؛ نَحْو (هلمَّا ... وهلمُّوا وهلمِّي)؛ وأمَّا جمَاعَة النسْوَة فالجيد فِيهَا (هَلُمْنَ) . وبُنيت إِذا كَانَت اسْما؛ لوقوعها موقع المبنيّ، وَفتحت؛ لطول الْكَلِمَة، وثُقُل الضمُّ للإدغام " [69] .

وقد اختلف النحاة في (هَلُمَّ) ؛ فمنهم من يرى أنها مركبة من فعل الأمر" (لُمَّ) ، أي: اقترب، و(ها)؛ للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها ؛ لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئًا واحدًا " [71] . وهي مركبة عند الكوفيين من " (هل) مع (أم) محذوفة همزتها " [72] . وقد " التزمت العرب فيها التخفيفَ ... فحرَّكوها بالفتح على كلّ حال، إلَّا مع الألف والواو والياء؛ نحو: (هلُمَّا وهلُمُّوا وهلُمِّي) " [73] ؛ إذ يناسب النطق بها

حسب المخاطب . ومن حيث اللزوم والتعدية " هي على وجهين: متعدية ؛ كـ(هات)؛ وغير متعدية بمعنى (تعال وأقبل) " [74] وفي الروايتين جاءت لازمة بمعنى (أقبلوا، أو تعالوا) .

وباللغتين (التميمية والحجازية) ورد الحديث الشريف؛ ففي رواية (هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا [70] بَعْدَهُ) على لغة بني تميم ؛ وفي روايتي (هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ / هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ) على لغة أهل الحجاز، وبهما خاطب النبي ، صلى الله عليه وسلم، أصحابه، رضوان الله عليهم .

القضية الثانية : العطف على الضمير المتصل المسند بالفعل بدون توكيده بالمنفصل وبتوكيده :

أورد الإمام البخاري، رحمه الله، روايات الحديث الشريف (4936)_ " عن سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ . رضي الله عنه؛ قالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم . قالَ بِإِصْبَعَيْهِ هَكَذَا، بِالْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ « بُعِثْتُ وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ» [75] و(6503) _ « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ [76] هَكَذَا»[77]. و(5301) _ «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ»[78] .

وبمقابلة الروايات تبين أن كلمة (السَّاعَة) في الروايتين الأوليين (بُعِثْتُ وَالسَّاعَةَ/ بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ) وردت منصوبة وقد سُبقت بـ(الواو)؛ بينما وردت بالوجهين النصب، والرفع في الرواية الثالثة (وَالسَّاعَةُ)، وتوجيه ذلك:

أولا : توجيه نصب (السَّاعَةَ) في (بُعِثْتُ وَالسَّاعَةَ/ بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ) :

في الرواية الأولى (بُعِثْتُ وَالسَّاعَةَ) عطف على الضمير المتصل بالفعل (بُعِثْتُ) من غير تأكيده بالمنفصل (أَنَا)؛ فنصبت على المعية (وَالسَّاعَةَ)؛ لأن (الواو) هنا للمعية وليست عاطفة؛ يقول ابن جني (ت392هـ):" إن كَانَ الْمُضمر مَرْفُوعا مُتَّصِلا لم تعطف عَلَيْهِ حَتَّى تؤكده؛ تَقول (قُم أَنْت وَزيد) وَلَو قلت: (قُم وَزيد) من غير توكيد لم يحسن " [79].

أمّا الرواية الثانية (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ هَكَذَا) أُكد الضمير المتصل بالفعل (بُعِثْتُ) بالضمير المنفصل (أَنَا)؛ فجاز العطف على الضمير، والنصب على المعية (والسَّاعَةَ)؛ لكنها ضبطت بوجه واحد، وهو علامة النصب في هذه الرواية.

ثانيا : توجيه رفع ونصب (السَّاعَةُ) في (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ)

في الرواية الثالثة ضبط الاسم الواقع بعد (الواو) بالوجهين (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ)؛ فقد أُكّد الضمير المتصل بالفعل (بُعِثْتُ) بالضمير المنفصل (أَنَا)؛ فجاز في (وَالسَّاعَةُ) الرفع على العطف على الضمير

المتصل نائب الفاعل في الفعل (بُعِثْتُ)، والنصب على المعية؛ يقول الخليل بن أحمد (ت170 هـ): " إن أكدت الضَّمِير، قلت: (مَا صنعت أَنْت وَأَبُوك)، حسن الرّفْع، وَالنّصب جَائِز" [80] . يقصد (ما صنعت أنت وأباك). وفي جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع يقول ابن الأنباري (ت577هـ): " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام؛ نحو: (قُمْتُ وزيدٌ)؛ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله، تعالى، وكلام العرب " [81] .

ومن روايات الحديث المكرر نخلص إلى " جواز العطف على الضمير المتصل مطلقًا، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط " [82] ؛ يقول القاضي عياض: " يصحُّ في (السَّاعةُ) الرَّفع على العَطفِ على ضميرِ ما لم يُسمَّ فاعلُه في (بُعِثت)"[83] ودلالة رفع (السَّاعةُ) أنها" نزلت منزلة الموجود مبالغة في تحقق مجيئها " [84] ؛ أي: (بعثت أنا وبعثت الساعة)، ويحتمل البعث للساعة مجيء أشراطها، وأشراطها هي الأعلام والشرائط التي جعلت علمًا لقيامها " [85] . ودلالة النصب على أن الواو للمعية و(الساعةَ) مفعول معه منصوب، أي: " بعثت مع السَّاعة " ونَصبُ المَفعول معَه بفِعْلٍ مُضمرٍ يدُلُّ عليه الحال ... وتقديره هنا: وانتَظِروا السَّاعةَ " [86] والمرادُ بالمعية: المقاربة. وكان بعث النبي صلّى الله عليه وسلّم من أشراط الساعة، والقصد قرب قيام الساعة " يريد أن ما بيني وبين الساعة من مستقبل الزمان بالقياس إلى ما مضى منه مقدار فضل الوسطى على السبابة ولو كان أراد غير هذا المعنى لكان قيام الساعة مع بعثته في زمان واحد " [87] . ويجوز . أيضا . أنه ليس بين بعثته . صلى الله عليه وسلم، وبين قيام الساعة نبي؛ كما لا يوجد أصبع بين السبابة والوسطى .

القضية الثالثة : جواز حذف (اللام) من جواب (لَوْ) الشرطية

أورد الإمام البخاري، رحمه الله، أحاديث بجمل شرطية فعلية أداتها (لَوْ)، وجوابها ماض مقرون بـ(اللام) وغير مقرون بها؛ في روايتي الحديث الشريف الآتي (1314) _ " أن أَبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ . رضي الله عنه . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم؛ قالَ:«إذا وُضِعَتِ الجِنازَةُ واحْتَمَلَها الرِّجالُ علىَ أَعْناقِهِمْ، فَإِنْ كانَتْ صالِحَةً قالَتْ: قَدِّمُونِي[88] وَإِنْ كانَتْ غَيْرَ صالِحَةٍ قالَتْ: يا وَيْلَها، أَيْنَ يَذْهَبُونَ [89] بها ؟! يَسْمَعُ صَوْتَها كُلُّ شَيْءٍ إلَّا الإنْسانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ [90] صَعِقَ» [91] . وكرر الحديث غير مقرون باللام في جواب (لو) في (1380)_ " يَسْمَعُ صَوْتَها كُلُّ شَيْءٍ إلَّا الإنْسانَ ، ولَوْ سَمِعَها الإنْسانُ لَصَعِقَ " [92] .

ففي رواية)لَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ) جاء جواب الشرط (صَعِقَ) غير مقترن بـ(اللام)، وفي رواية (لَوْ سَمِعَها الإِنْسانُ لَصَعِقَ) جاء جواب الشرط (لَصَعِقَ) مقترنا بـ(اللام). ويرى النحاة أن الأغلب اقتران جواب شرط (لَوْ) بـ(اللام)، وحذفها جائز؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ) في (اللام) الواقعة في جواب (لو): " يجوز حذفها " [93] ؛ " وقد ذهب أبو عليّ في بعض أقواله إلى أنّ اللام في جواب (لَوْ) ... زائدةٌ مؤكّدةٌ، واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها " [94] . ويرى ابن مالك (ت672هـ) أن جواب (لَوْ) يأتي " مقرونًا غالبًا بلام مفتوحة لا تحذف غالبًا إلا في صلة " [95] ؛ و من النحاة من يرى أن (اللام) الواقعة في جواب (لو) هي (لام) قسم مقدر؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ): " المُحقّقون على أنّها اللامُ التي تقع في جواب القسم؛ فإذا قلت: (لو جئتَني لأكرمتُك)، فتقديرُه: (واللهِ لو جئتني لأكرمتُك)" [96] .

ونستدل بالروايتين السابقتين على جواز اقتران جواب شرط (لَوْ) الماضي المثبت بـ(اللام)؛ حيث وردت بالوجهين؛ كما أورد البخاري، رحمه الله، في صحيحه ، وهو ما يدعم رأي النحاة .

القضية الرابعة : اقتران جواب شرط (بينا) الجملة الفعلية الماضوية بـ(إذ) الفجائية:

ومما أوردة الإمام البخاري، رحمه الله، من روايات كررت فيها جمل شرطية أداتها (بَيْنا)، وجوابها ماض غير مقرون بـ(إذْ) غالبًا، ومقرون بها قليلًا؛ روايات الحديث الشريف (4375) _ " أن أَبا هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - يَقُولُ : قالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «بَيْنا أَنا نائِمٌ أُتِيتُ [97] بِخَزائِنِ الأَرْضِ » [98] وفي روايتي (4373 و4374) _ « بَيْنا أَنا نائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُما»[99] و(4378) « بَيْنا أَنا نائِمٌ، أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوارانِ» [100] و(4379) « بَيْنا أَنا نائِمٌ، أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوارانِ» [101] و(7033) _ « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ» [102] و (7034) _ « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ» [103] .

وكررت الجملة باقتران جواب (بَيْنَا) بـ(إِذْ)؛ كما في الحديثين الشريفين(7036و7037)_ « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوتِيتُ خَزَائِنَ الأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ [104] مِنْ ذَهَبٍ... فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا [105] ، فَأَوَّلْتُهُمَا الْكَذَّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَصَاحِبَ الْيَمَامَةِ» [106] .

وبمقابلة روايات الأحاديث التسعة تبين أن جواب (بَيْنا) جاء جملة فعلية ماضوية غير مقترنة بـ(إِذْ) في سبع روايات، ومقترنة بـ(إِذْ) في روايتين، واقتران جواب(بَيْنا) إذا كان ماضيا بـ(إِذْ) جائز عند النحاة؛ لوروده في كلام العرب، والأفصح خلوه منها؛ يقول المرادي (ت749هـ): " قال الأصمعي: (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) لم يأت عن فصيح، والصحيح أنه عربي، ولكن تركها أفصح " [107] ، قد بنى حكمه

على " كثرة مجيء جوابها بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح " [108] ؛ وتكرار الحديث الشريف السابق خير شاهد على ذلك؛ فأغلب الروايات ورد جواب (بَيْنا) غير مقترن بـ (إِذْ) .

وفي دخول (إذ/ إذا) على جواب (بينا/بينما) يقول ابن الأثير (ت606هـ): " أكثرهم لا يرى دخولهما في جواب (بينا) و(بينما)؛ تقول: (بينا زيد قائم إذ جاء عمرو، وبينما عمرو ذاهب لقيه بكر) " [109] . وسبب دخول (إذ) التأكيد والمفاجأة؛ يقول الزمخشري(ت538هـ) " (إذ) ... قد تقع للمفاجأة؛ كقولك (بينا زيد قائم إذ رأى عمرًا) " [110] .

ومما ورد من أحاديث كررت رواياتها بجمل شرطية أداتها (بَيْنا/ بَيْنَما) وجاء جوابها ماضيا مقرونا بـ(إِذْ) غير مقرون بها؛ روايتا الحديث الشريف (3676)_ « بَيْنَما [111] أنا علىَ بِئْيرٍ أَنْزِعُ مِنْها، جاءَنِي أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» و(7019)_ « بَيْنَا أَنَا عَلَى بِيرٍ أَنْزِعُ مِنْهَا إِذْ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» .

ومسألة جواز اقتران جواب (بَيْنَا) بـ(إِذْ) لها شواهد من الروايات المكررة تدعمها؛ إذ نجد روايات قد اقترن جوابها بـ(إِذْ) وهي قليلة، وروايات أخرى غير مقترنة بـ(إِذْ)، وهي الأغلب؛ وهذا ما قرره أهل اللغة كالأصمعي الذي يرى أن عدم اقتران جوابها بـ(إِذْ)، هو الأفصح ،وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بلسانهم (باللغتين) .

القضية الخامسة : الحمل على المعنى في الجملة الفعلية

اختلف النحاة في أقل الجمع؛ فمنهم من قال أقل الجمع اثنان، ومنهم من يرى أن أقل الجمع ثلاثة، وهو الأغلب؛ يقول الزركشي (ت794هـ): " اختلفوا فى أقل الجمع ماذا؟ فالأكثرون على أنه ثلاثة؛ وقال قدماء النحاة: اثنان؛ قال ابن برهان: وبناء المسألة على أن الجمع اللغوي ليس مشتقًا من الاجتماع عندنا وعند المخالف مشتق منه " [112] .

ومما أورده الإمام البخاري، رحمه الله، من أحاديث خوطب فيها المثنى بصيغة الجمع، روايات الحديث الشريف المكرر(4724) _ " عَنْ عَلِيٍّ . رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم . طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ، قالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟» وأورده مكررا بضمير الجمع (أَلَا تُصَلُّونَ؟!) في الحديث (7347)_ " أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم . طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم ؛ فَقالَ لَهُمْ «أَلَا تُصَلُّونَ؟!» [113] ، و(7465)_ " فقالَ لَهُمْ : «أَلَا تُصَلُّونَ؟!» [114] .

وبمقابلة الروايات الثلاث نجد أن رواية واحدة طابق فيها المخاطبان ضمير المثنى (ألف الاثنين)

المتصل بالفعل (أَلَا تُصَلِّيَانِ) ؛ وروايتين قد خالف فيهما المخاطبان ضمير جمع الذكور (واو الجماعة) المتصل بالفعل (أَلَا تُصَلُّونَ)؛ وتوجيه ذلك على النحو الآتي :

في رواية التثنية جاءت على الأصل، وفي رواية الجمع على أن أقل الجمع اثنان؛ يقول العيني (ت855هـ): " (أَلا تصلونَ؟!) أَي: لعَلي وَفَاطِمَة وَمن عِنْدهمَا، أَو إِن أقل الْجمع اثْنَان؛ وَفِي رِوَايَة شُعَيْب: أَلا تصليان ؟! بالتثنية على الأَصْل " [115] ؛ ويضيف البِرْماوي (ت831هـ): "(لهم) باعتبار أن أقلَّ الجمع اثنان أو هما ومَنْ معهما" [116] و" الخطاب لعلي وفاطمة، وقد جمع الضمير العائد في قوله لهم (ألا تصلون؟!) ، وهو سائغ في اللغة " [117] .

ويتوقف على أن أقل الجمع اثنان أوثلاثة أحكام فقهية؛ يقول ابن الملقن (ت٨٠٤ هـ): " إذا قال: (له علي دراهم) لزمه ثلاثة؛ وقيل: درهمان، ويكفي في الصلاة على الميت اثنان على وجه؛ بناء على الثاني؛ كما حكاه الرافعي " [118] . ومن الآثار الفقهية المتعلقة بمسألة أقل الجمع، يقول السيوطي (ت911هـ): " قال مالك: مضت السُّنة أن الإخوة اثنان فصاعداً، ومذهبه أن أقلّ الجمع اثنان، فعلى هذا يحجب الأخَوان فصاعداً الأم عن الثلث إلى السدس، سواء كانا شقيقين أو لأب، أو لأم، أومختلفين، وسواء كانا ذَكَرَيْن أوأنثيين، أوذكراً وأنثى، فإن كان معهما أبٌ ورث بقية المال، ولم يكن للإخوة شيء عند الجمهور، فهم يحجبون الأمَّ، ولا يرثون" [119]، ومنه توجيه المفسرين لقوله تعالى: {فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ} [الرحمن55/56] : " اختُلِفَ في هذا الضمير؛ فقيل: يعود على الجنات؛ فيقال: كيف تَقَدَّمَ تثنيةٌ ثم أُتِي بضمير جَمْع؟ فالجوابُ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان على قولٍ " [120] ، والتوجيه النحوي في قوله تعالى {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ} [البقرة2/102]: "هو بدل بعض من كل، أو لأن أقل الجمع اثنان " [121] يقصد الضمير المتصل بالفعل (يُعَلِّمُونَ).

ويجب أن نراعي الجمع الشرعي والجمع اللغوي؛ فـ " إذا جاء في الشرع لفظ تردد بين الشرع وغيره فإنا نحمله على الشرعي؛ لأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعث لبيان الشرعيات مثل ما روي من قوله ـ صلى الله عليه وسلم: (الاثنان فما فوقهما جماعة) فإنه يحمل على جماعة الصلاة، لا على أقل الجمع؛ لأن الأول أمر شرعي وهذا لغوي، وقرائن حاله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يرجع الحمل على الشرعي " [122] .

المطلب الثالث : قضايا اسمية أو فعلية أو مكملة

قضية (حتى) الابتدائية ، والعاطفة ، والجارة:

مّما أورده الإمام البخاري، رحمه الله، في صحيحه من أحاديث رويت باختلاف ضبط الاسم الواقع بعد(حتى) : رفعًا ونصبًا وجرًا؛ قوله، صلى الله عليه وسلم، في الحديث المكرر(86) _ " عن أَسْماءَ، قالَتْ: أَتَيْتُ عايشَةَ، وَهيَ تُصَلِّي؛ فقلتُ: ما شانُ النَّاسِ؟ فأَشارَتْ إلى السَّماء، فإذا النَّاسُ قِيامٌ؛ فقالَت: سُبْحانَ اللَّهِ! قُلْتُ: آيَةٌ؟ فأَشارَتْ بِراسِها، أَيْ: نَعَمْ، فَقُمْتُ حتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ، فَجَعَلْتُ أَصُبُّ علَى راسِي الماءَ، فَحَمِدَ اللَّهَ [123] النَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأَثْنَى عَلَيْهِ؛ ثُمَّ قالَ: «ما مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقامِي [124] ، حتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ» [125] . و(184) _" «ما مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ ، إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ في مَقامِي هَذا ، حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ» [126] . و(922)_ " ما مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ، إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقامِي هَذا حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ» [127] . و(1053)_ " ما مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لمَ أَرَهُ، إِلَّا قَدْ [128] رَأَيْتُهُ في مَقامِي هَذا ، حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ» [129] .

وبمقابلة الروايات الأربع نجد أن: الرواية الأولى (حتَّى الجَنَّةَ) ضبط فيها الاسم الواقع بعد (حتى) بالحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة؛ وكذلك الاسم المعطوف عليها (والنَّارَ) . وفي الرواية الثانية والثالثة (حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ) ضبط آخر الاسم الواقع بعد (حتى) بحركتين: الفتحة، والكسرة.

وفي الرواية الرابعة ضبط الاسم الواقع بعد (حتى) بالفتحة فقط (حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ) ، ويختلف التوجيه النحوي الدلالي لهذا الاسم تبعًا لذلك، وتفصيل ذلك :

للنحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (حتى) ثلاثة أوجه تبعًا لمعناها؛ فقد تكون عاطفة وما بعدها معطوف على ما قبلها، وقد تكون جارة والاسم بعدها مجرور، وقد تكون ابتدائية وما بعدها استئناف ويرفع على الابتداء؛ وبهذا قال أبو البركات الأنباري (ت577هـ): " الأوجه الثلاثة التي في (حتى) قد تجتمع كُلُّها في مسألة واحدة؛ نحو قولهم: (أكلت السمكة حتى رأسِهَا، وحتى رأسُهَا، وحتى رأسَهَا) بالجر والرفع والنَّصب؛ فالجر على أن تجعل (حتى) حرف جرّ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف، فتعطفه على السمكة، والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء، فيكون مرفوعًا بالابتداء؛ وخبره محذوف، وتقديره: (حتى رأسُها مأكول)؛ وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه " [130] .

أولا : توجيه رفع (الجَنَّةُ والنَّارُ) بعد (حَتَّى) :

علي رواية الرفع تكون (حَتَّى) ابتدائية، وما بعدها جملة استئنافية، و(الجَنَّةُ) مبتدأ مرفوع والخبر محذوف؛ ومن الشواهد النحوية قول الشاعر [الكامل] [131] :

ألقى الصحيفة كي يخففَ رَحْلَه والزادَ حتى نعلُه ألقـاها

وفي هذا يقول السيرافي (ت385هـ): " يجوز رفع (نعلُه) بالابتداء، ويكون (ألقاها) في موضع الخبر"[132]؛ وعليه وجّه القسطلاني (ت923) رواية رفع (الجَنَّةُ والنَّارُ)؛ يقول : " (حتَّى) ابتدائيَّةٌ، و(الجنَّةُ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر، أي: (حتَّى الجنَّة مَرْئِيَّةٌ)، و(النَّار) عُطِفَ عليه "[133] .

ثانيًا : توجيه نصب (الجَنَّةَ والنَّارَ) بعد (حَتَّى):

وفي رواية (حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ) بالنصب على أن (حتى) عاطفة؛ يقول السيرافي (ت385هـ): " يجوز نصب (نعلَه) على أن (حتى) بمنزلة الواو؛ كأنه قال: (ألقى الصحيفة حتى نعله)، يريد: (ونعله) "[134]؛ فقد عطف الاسم الواقع بعدها (الجَنَّةَ) على محل الضمير المتصل بالفعل (رَأَيْتُهُ)؛ يقول الكرماني (ت923): "(حتى الجنة) بالنصب؛ فـ(حتى) عاطفة عطفت (الجنة) على الضمير المنصوب في (رأيته) "[135]، أي: على موضع الضمير المنصوب على المفعولية .

ثالثًا : توجيه جر (الجَنَّةِ والنَّارِ) بعد (حَتَّى) :

في رواية (ما مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ، إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقامِي، حتَّى الجَنَّةِ والنَّارِ) بجر (الجَنَّةِ والنَّارِ) بعد (حَتَّى) على أنها حرف جر، و(الجَنَّةِ) اسم مجرور بها، ومعناها انتهاء الغاية، أي : رؤية الجنة والنار داخلة فيما عرض على النبي ، صلى الله عليه وسلم، في مقامه؛ يقول المبرد (ت285هـ): " (حتَّى) حرف جر، والجر من خصائص الأسماء، ودلالتها أنها تُدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، وكأنها حرف عطف، يقول: (أكلتُ السمكةَ حَتَّى رأسِها)، أَي (لم أبق مِنْهَا شَيْئا)، فعملها الْخَفْض وَتدْخل الثَّانِي فِيمَا دخل فِيهِ الأول من الْمَعْنى؛ لِأَن مَعْنَاهَا إِذا خفضت كمعناها إِذا نُسق بهَا "[136] ؛ يقول السيرافي (ت385هـ) في قول الشاعر [الكامل] :

ألقى الصحيفة كي يخففَ رَحْلَه والزادَ حتى نعلِهِ ألقـاها

" الشاهد فيه على جر (نعله) على الغاية، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع وغيره حتى انتهى الإلقاء إلى نعله "[137] . وفي دلالتها (حتى) على انتهاء الغاية؛ يقول ابن السراج (ت316هـ) :" (حتَّى) منتهى لابتداء الغاية بمنزلة (إلى) ... أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها وينتهي الأمر به "[138] .

ويلاحظ أنها لا تدخل إلا على الاسم الظاهر؛ يقول ابن مالك (ت672هـ):" (حتّى) لانتهاء العمل بمجرورها أوعنده، ومجرورها إمّا بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاما صريحًا أو غير صريح، وإمّا كبعض، ولا يكون ضميرا، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء "[139] .

وإذا كان استشهاد النحاة على أوجه دلالة (حتى) على الابتداء ، والعطف ، والجر مداره بيت أو بيتان

من الشعر؛ ففي روايات الحديث المكرر خير شاهد ؛ لما سبق أن ذكرنا من أوجه إعراب الاسم الواقع بعدها بالأوجه الثلاثة .

النتائج :

- اختلاف العلماء مرجعه اختلاف الروايات والنصوص والشواهد التي تتوفر لديهم والأحاديث النبوية المشرفة ثرة باللطائف النحوية الدلالية؛ فهي منقولة عن فيٍّ أفصح العرب . صلى الله عليه وسلم، فلا مشاحة في الاستشهاد بها على صحة القواعد النحوية .
- تعدد الروايات جاء موافقا للغات العرب وسننهم في استعمال اللغة .
- تعدد آراء النحاة جاء موافقا للروايات المكررة للحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري . رحمه الله .
- وجوب استقراء مصادر اللغة جميعها للحكم على قضية ما بصورة صحيحة .
- تعدد روايات الحديث النبوي في صحيح البخاري وثق للغات العرب .
- الروايات المكررة للحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري، رحمه الله، وموافقتها للهجات العرب ولآراء أهل اللغة والنحو يدحض الطعن في السنة النبوية المشرفة، خاصة من ينكر على الإمام البخاري تكرار الحديث النبوي الشريف، فمن ينكر السنة ينكر اللغة.

التوصيات :

- إعادة النظر في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واعتماده شواهده مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم.
- الدعود إلى دراسة الارتباط بين رواية الراوي ولهجته (لغته)؛ للكشف عن مدى اتفاق الرواية مع لهجة الراوي .
- تحويل النصوص اللغوية إلى نصوص رقمية؛ تيسيرا للبحث، ولتكون النتائج أشمل وأدق .

الهوامش :

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وسننه وأيامه ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . رحمه الله تعالى (ت256هـ) ، نسخة الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد اليونيني (ت701هـ) ، طبعة دار الكمال، وبيت السنة لخدمة الحديث النبوي ، 1404هـ .
- https://www.bukhari-pedia.net
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وسننه وأيامه ، نسخة الحافظ شرف

الدين أبي الحسين علي بن محمد اليونيني (701.621هـ) .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، 8/ 93 .
- معجم الفروق اللغوية ، 138 .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، 2/805 .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، 158 .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، 1/16 .
- في رواية أبي ذر والحَمُّويي والمُستملي : «مِنْ غَيْرِ» .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 5/ 144 .
- محمد بن طاهر بن علي بن أحمد أبو الفضل المقدسي الحافظ المعروف بابن القيسراني ، مات سنة سبع وخمس مئة ، وكان حافظاً متقناً ، مختصر تاريخ دمشق ، 22/ 247 .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، 1/16 .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، 1/16 .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، 1/17 .
- سنن الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى (ت279هـ) ، 4/331 ، ح/2658 .
- الخصائص ، 1/ 169 .
- في رواية ابن عساكر زيادة: «حديثًا».
- في رواية أبي ذر و[عط] : «فقلتُ» .
- في رواية أبي ذر : «وَلَوْلَا» .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيِّ : «حَدِيثُ عَهْدٍ» .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 1/ 241 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 5/ 90 .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، 120 .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، 600 .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، 121 .
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد ، 3/173 .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 359 .
- في رواية أبي ذر : «أصبرُ» بالرفع .
- في رواية أبي ذر : «أصبرُ» بالرفع .
- ملحة الإعراب ، 46 .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، 56 .
- كتاب المقتضب ، 4/ 189 .
- شرح التسهيل لابن مالك ، 1/ 369 .
- شرح التسهيل لابن مالك ، 1/ 369 .
- شرح التسهيل لابن مالك ، 1/ 369 .
- كتاب المقتضب ، للمبرد ، 4/ 189 .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/93 .
- الجامع المسند الصحيح ، 4/70 .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/11 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «إنْ يَكُنْهُ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/40 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «إنْ يَكُنْهُ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/40 .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/126 .
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، 6/256 . 265 .
- شرح الكافية الشافية ، 1/ 230 .
- شرح الكافية الشافية ، 1/ 231 .
- الأصول في النحو ، 1/ 91 .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، 208 .
- في (ب و ص) : «أن» وبهامشهما : كذا في اليونينية الهمزة مفتوحة ، وفي الفرع مكسورة . ا هـ . وأهمل ضبطها في (ن) .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/23 .
- الجامع المسند الصحيح ، 6/16 .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/128 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «لِلْإِمارَةِ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/141 .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، 209 .
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن ، 12/ 3907 .
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن ، 12/ 3907 .

- الجامع المسند الصحيح ، 4/148 .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/147 .
- الجامع المسند الصحيح ، 4/150 .
- الجامع المسند الصحيح ، 6/75 .
- فتح الباري لابن حجر ، 6/ 415 .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، 15/ 270 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «لا تَضِلُّون» .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «مِنْهُمْ» .
- في (ن و ع) : بالرفع .
- الخصائص ، 1/169 .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، 2/ 89 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «لا تَضِلُّون» .
- الأصول في النحو ، 1/ 146 .
- المفصل في صنعة الإعراب ، 193
- الممتع الكبير في التصريف ، 418 .
- المفصل في صنعة الإعراب ، 193 .
- الجامع المسند الصحيح ، 6/166 .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ : «كَهاتَيْنِ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 8/105 .
- الجامع المسند الصحيح ، 7/53 .
- اللمع في العربية ، 96 .
- علل النحو ، 320 .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، 2/ 388 .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 2/ 396 .
- مشارق الأنوار ، 2/355 .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، 8/ 171 .
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ، 9/273 .
- مشارق الأنوار ، 2/355 .
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) ، الخطابي (ت388هـ) ، 3/ 2037 .

- في رواية أبي ذر عن الكُشْمِيْهَنِيِّ : «قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي» مرتين .
- في (و و ق) : «تذهبون» بالفوقية .
- في رواية أبي ذر والحَمُّويي والمُستملي : «لَصَعِقَ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/85 .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/100 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 5/ 142 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 5/ 144 .
- شرح تسهيل الفوائد 4/100 ، وانظر أيضا ، الجنى الداني في حروف المعاني 283 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، 5/ 142 .
- في رواية أبي ذر ورواية السَّمعاني عن أبي الوقت : «فَأُتِيت» .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/170 .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/170 .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/171 .
- الجامع المسند الصحيح ، 5/171 .
- الجامع المسند الصحيح ، 9/40 .
- الجامع المسند الصحيح ، 9/40 .
- في رواية أبي ذر : «فَوَضَعَ في يَدَيَّ سِوَارَيْنِ» .
- لفظة : «فطارا» ليست في رواية أبي ذر .
- الجامع المسند الصحيح ، 9/40 .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، 376 .
- معاني النحو ، 2/ 210 .
- البديع في علم العربية ، 1/ 158 .
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، 213و 214 .
- في رواية أبي ذر : «بينا» .
- سلاسل الذهب ، بدر الدين الزركشي (794هـ) ، 232 .
- الجامع المسند الصحيح ، 9/105 .
- الجامع المسند الصحيح ، 9/137 .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، 25/ 63 .
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ، 17/ 425 .

- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، 2/ 258 .
- قواعد ابن الملقن = الأشباه والنظائر في قواعد الفقه ، 2/ 63 .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن = إعجاز القرآن ومعترك الأقران ، 3/ 34 .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، 10/ 181 .
- اللباب في علوم الكتاب ، 2/ 340 .
- الإبهاج في شرح المنهاج = منهاج الوصول إلي علم الأصول ، 1/ 385 .
- في رواية كريمة زيادة : «عَزَّ وَجلَّ» (ن و ق) ، وهي مثبتة في متن (ب و ص) .
- في رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيّ وحاشية رواية ابن عساكر زيادة : «هذا» .
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وسننه وأيامه ، 1/28 ، ح/ 86 .
- الجامع المسند الصحيح ، 1/48 ، ح/ 184 .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/10 ، ح/ 922 .
- في رواية أبي ذر : «وَقَدْ» .
- الجامع المسند الصحيح ، 2/37 ، ح/ 1053 .
- أسرار العربية ، 198 .
- هذا البيت نسبه أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ) في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن مروان النحوي ، قاله في قصة المتلمس ، حين فر من عمرو ابن هند حكى ذلك أبو الحسن الأخفش ، عن عيسى بن عمر وينسبه الناس إلى المتلمس ، ولم يقع في ديوان شعره ، انظر أيضا المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، 18/ 230 .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد السيرافي (ت 385هـ) ، 1/272 .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، 2/ 274 .
- شرح أبيات سيبويه ، 1/272 .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، 2/ 68 .
- كتاب المقتضب ، 2/38 .
- شرح أبيات سيبويه ، 1/272.
- الأصول في النحو ، 1/ 424 .
- شرح تسهيل الفوائد ، 3/ 166 .

المصادر

أ- الرئيسة :

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه ، الإمام

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . رحمه الله تعالى (ت256هـ) ، نسخة الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد اليونيني (ت701هـ) ، طبعة دار الكمال، وبيت السنة لخدمة الحديث النبوي ، 1404هـ .

- https://www.bukhari-pedia.net

ب . الثانوية :

- الإبهاج في شرح المنهاج = منهاج الوصول إلي علم الأصول ، للقاضي البيضاوي (ت785هـ)، علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1416هـ / 1995 م .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني المصري (ت923هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة ، 1323 هـ .
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى 1420هـ/ 1999م .
- الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم المصري (ت970هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ/1999م.
- الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج (ت316هـ)، المحقق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م .
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت388هـ)، المحقق الدكتور محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى1409 هـ/1988م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن ابن محمد بن أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى 1424هـ/ 2003م .
- البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير(ت606هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

السعودية ، الطبعة الأولى، 1420هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض مرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، المحقق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ / 1967م .
- تفسير الماتريدي =تأويلات أهل السنة، محمد بن محمود أبومنصور الماتريدي (ت333هـ)، المحقق الدكتور مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ/2005 م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي المصري (ت749هـ)، المحقق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1413هـ / 1992م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (ت756هـ)، المحقق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق .
- سلاسل الذهب، بدر الدين الزركشي (ت794هـ)، تحقيق ودراسة محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، المدينة المنورة، الطبعة الثانية 1423هـ.
- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، المحقق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .
- شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت385هـ)، المحقق الدكتور محمد علي الريح، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكرالقاهرة، 1394هـ/1974م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي(ت900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى1419هـ/1998م .
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، المحقق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ/1990م .

- شرح سنن ابن ماجة = مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى، محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف البُوَيطي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج جدة، السعودية، الطبعة الأولى 1439هـ/2018م.
- شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت449هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية ،الطبعة الثانية، 1423هـ/ 2003م .
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح = الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت743هـ)، المحقق الدكتور عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997 م .
- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله بن محمد الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1405 هـ .
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1422هـ/ 2001م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله ابن مالك (ت672هـ)، المحقق الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، 1405هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت395هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ /1997م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ/1987م .
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإِمَام أَحْمد ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، حَقّقه وَقَدم لَه الدكتور سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت، 1414هـ/1994م .
- علل النحو، محمد بن عبد الله أبو الحسن بن الوراق (ت381هـ) ، المحقق محمود جاسم محمد، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (ت930هـ)، المحقق الدكتور مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1414هـ/ 1993م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات عبد العزيز بن باز، دار المعرفة بيروت، 1379هـ
- قواعد ابن الملقن = الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، عمر بن علي بن الملقن (ت804هـ)، تحقيق ودراسة مصطفى الأزهري، دار ابن القيم الرياض السعودية، و دار ابن عفان القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م .
- الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان (ت646هـ)، المحقق الدكتور صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى2010م .
- كتاب المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت285هـ)، المحقق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، محمد بن يوسف الكرماني (ت786هـ) ، إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 1356هـ /1937م
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ، شمس الدين البِرْماوي محمد بن عبد الدائم (ت831هـ)، تحقيق ودراسة لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1433هـ /2012م .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت616هـ)، المحقق الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ، 1416هـ/ 1995م .
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل (ت775هـ)، المحقق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ /1998م .
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن الصائغ (ت720هـ)المحقق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م

- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، المحقق فائز فارس، دار الكتب الثقافية،الكويت.
- مصابيح الجامع ، محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد بدر الدين الدماميني (ت827هـ)، تحقيق وتخريج نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن = إعجاز القرآن ومعترك الأقران، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، دارالكتب العلمية بيروت، الطبعةالأولى 1408هـ .
- معجم الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت395هـ) المحقق الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى1412هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ) المحقق الدكتور مازن المبارك ومحمد حمد الله ، دار الفكر دمشق ، الطبعة السادسة 1985م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمرو الزمخشري (ت538هـ) المحقق الدكتور علي بو ملحم ، مكتبة الهلال بيروت ، الطبعة الأولى 1993م .
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي(ت656هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له محيي الدين ديب ميتسو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال ، دار ابن كثير دمشق وبيروت، ودار الكلم الطيب دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى، 1417هـ/ 1996م .
- ملحة الإعراب، القاسم بن علي أبو محمد الحريري البصري(ت 516هـ)، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى1426هـ/2005م .
- الممتع الكبير في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن ابن عصفور(ت669هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996م .